

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد محمد (نائب الرئيس) (غيانا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها (تابع)

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-19078X (A)

٢ - ومضى يقول إن برنامج الأنشطة المرتبطة بالعدد الدولي للسكان للمنحدرين من أصل أفريقي ما زال له أهميته، وأن المجموعة ترحب بالجهود المبذولة مؤخراً في وضع المعايير التكميلية في هذا الشأن. وقال إن العبودية تطوّرت بطرق ما زالت تجعل السكان الأفريقيين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، إضافة إلى الآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي ضحايا للقهر والعنصرية، وإن القادة الرئيسيين لمسيرة العولمة وأصحاب الثروات الكوكبية ما برحوا يستغلون الموارد البشرية في البلدان النامية وينهبون مواردها الطبيعية ولا يزالون محاطين بالحصانة من خلال شركاتهم المتعددة الجنسيات وصناعاتهم الاستخراجية في مجال التعدين. ورداً على ذلك، فلا تزال البلدان النامية تعمل بغير هوادة على اتباع قواعد جديدة لقانون حقوق الإنسان بما يكفل مساءلة هذه الكيانات ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣ - واستطرد قائلاً إن إعلان وبرنامج عمل ديربان لا يزالان يشكّلان الوثيقة الوحيدة التي تشخّص التدابير وترسي أوجه الانتصاف الراسخة لصالح ضحايا جميع آفات العنصرية، فيما تهيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بجميع الدول الأعضاء المسؤولة عن المظالم التاريخية، أن تعمل على تكريم ذكرى الضحايا التاريخيين للعنصرية من خلال التكفير عما سبق ارتكابه مع إتاحة أوجه الإنصاف في هذا الصدد.

٤ - وأوضح أنه من غير المقبول أن تقتصر مواجهة العنصرية من خلال سلطات الدول على السكان المنحدرين من أصول أفريقية، المقيمين في الشتات وفي البلدان التي يعيشون فيها كمواطنين، وأن ثمة تحريصاً متزايداً على الكراهية والتعصب وعدم الاحترام للتنوع وهو ما يشكّل شاعلاً خطيراً أدى إلى تفاقم نزعة التطرف والعنف والإرهاب. وترفض المجموعة عمليات التمييز العنصري

في غياب الرئيس، تولّى الرئاسة السيد محمد (غيانا) نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب (A/70/18 و A/70/321)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتيهما (تابع) (A/70/339، A/70/367، A/70/309 و A/70/335)

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/70/314 و A/70/330)

١ - السيد مامابولو (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن توافر إرادة سياسية حازمة ومتحددة، مشفوعة بتمويل كافٍ وتعاون دولي متواصل، أمر لا غنى عنه من أجل التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب. وذكر أن الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إضافة إلى نتائج المؤتمر العالمي في عام ٢٠٠١ لناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب ومؤتمر استعراض ديربان لعام ٢٠٠٩، يشكّلان الإطار الأساسي الدولي من أجل القضاء على العنصرية وما يتصل بذلك من تعصّب. ومن أسفٍ فإن الأشكال المستترة والمتبقية والمتكررة من العنصرية حتمت على منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تبقى هذه المسألة قيد نظرها.

السير على المسار الممتاز الذي تنهجه هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في هذا الميدان.

٧ - السيد موريجون بازمينيو (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الأمر يقتضي مواجهة العنصرية بمزيد من السرعة والفعالية، باعتبار أن التنمية المستدامة لا يمكن الوصول إليها إلا بعد أن يتحقق هذا الهدف لصالح البشر كافة.

٨ - ومضى يقول إن الدول أعضاء الجماعة المذكورة أعلاه تضم سكاناً تتعدد أعراقهم وثقافتهم ولغاتهم، وأنها تعمل على الإفادة من ثراء هذا التنوع في إطار مساعيها لتحقيق التنمية، كما أن الجماعة ملتزمة باتخاذ الإجراءات المطلوبة في إطار العقد الدولي ٢٠١٥-٢٠٢٤ للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. بما سوف يكمل الأهداف المتصلة بالعقد الدولي ٢٠١٤-٢٠٢٣ للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى غير ذلك من المبادرات الإقليمية المتخذة لضمان الإقرار الكامل لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساهمة في الحرب ضد التمييز والعنصرية والتعصب، مع إصلاح الأضرار الناجمة عن الرق والتصدي للآثار الواسعة النطاق التي لحقت بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأعرب عن ترحيب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإزاحة الستار عن النصب التذكاري "سفينة العودة" بمقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، باعتباره تذكراً دائماً دائماً لتكريم ضحايا الرق وتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، وإن كان أكثر الطرق فعالية لتكريم ضحايا العبودية إنما يتمثل حالياً في التعامل مع الحقائق التي يواجهها أحفادهم.

٩ - ومضى يقول إن العبودية نجم عنها أثر لا يُنسى على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أدت إلى إثراء مجتمعات المنطقة بفضل التنوع الثقافي والإثني من ناحية، وإن

والقبولية السلبية على أساس من الدين أو الاعتقاد، وهي تكرر الدعوة بأن تعمل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على معارضة التعصب الديني، مع تشجيع الحوار الذي يشكل أمراً لا غنى عنه لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح واحترام التنوع الإثني والثقافي والديني. كما تُكرر المجموعة دعوتها لأن تقوم البلدان بالقضاء على التمييز ضد المهاجرين الذين كثيراً ما يقعون ضحية الاستغلال وكرهية الأجانب.

٥ - ثم أردف قوله بأن استمرار التزعة العنصرية والتمييز العنصري أمور ترتبط بما شهدته الماضي من مجازر، كما أن تركة الرق بالذات تكمن في قلب حالة اللامساواة العميقة التي ما زالت تؤثر على السكان المنحدرين من أصول أفريقية. وشدد على أن الحرب ضد العنصرية لا بد وأن تسلم بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمظالم التي سبق ارتكابها في الماضي، ثم تسعى إلى مواجهتها بالصورة الملائمة. وهذه الحرب لا بد وأن تقوم على أساس التضامن وأن يتم شتتها من خلال التعاون والشراكة والشمول. وعلى الصعيد الوطني فإن هذا يعني ضمان المشاركة المتكافئة للجميع في سبيل قيام مجتمعات منصفة وعادلة وديمقراطية وشاملة. ولسوف يحتاج الأمر إلى تحديد الإرادة السياسية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات أقوى وقوانين أكثر حزماً. وهنا يقوم التعليم بدور أساسي في تعزيز التفاهم وخلق الوعي على جميع مستويات المجتمع، ولا سيما بين صفوف الشباب، وفي وقت بات يشهد سبلاً جديدة لبث الرسائل العنصرية.

٦ - وخلص إلى الإعراب عن ثناء المجموعة على أعمال مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق باستتصال جميع آفات العنصرية مع تشجيعه على الانتهاء من وضع المعايير التكميلية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ومواصلة

في ذلك عن الأمل في التعجيل بتنفيذ برامج الأنشطة ذات الصلة والآليات التي تمت إقامتها بواسطة مجلس حقوق الإنسان بها.

١٢ - وأوضح أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون يواجهون تمييزاً على نطاق واسع وبصورة غير متناسبة في حالات كثيرة من جرّاء الموارث الهيكلية المتخلفة عن الرقّ والاستعمار. وذكر أن أعضاء الجماعة الكاريبية استمعوا مؤخراً إلى دعوات من أجل التحوّل عن آلام الماضي، وإن كان ذلك يتطلّب العمل على تضييد الجراح وتحقيق المصالحة، وهو أمر لن يتحقق إلّا من خلال الاعتراف بما انطوى عليه الماضي البغيض مع تحمّل المسؤولية وتهيئة سبل الإنصاف. ومن واجب الدول الأعضاء المعنية أن تسعى إلى اتباع نهج تصالحي وتعاوني من أجل تقويم أخطاء الماضي. وعلى ذلك، فقد قام رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في آذار/مارس ٢٠١٤ بإنشاء البرنامج الكاريبي للعدالة التعويضية من أجل وضع الآليات اللازمة للتصدّي لموارث العنصرية والإبادة الجماعية للعناصر الأصلية. وهذا البرنامج يسعى إلى اتخاذ إجراءات في مجالات الصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن إلغاء الديون وإلى صدور اعتذار رسمي كامل كخطوة أولى. وفيما يتجاوز مفاهيم الصداقات والاستجداء فثمة أسئلة تدعو إلى الإجابة عليها وإن كان السؤال الوحيد ما زال متعلقاً بمجي وأين وكيف.

١٣ - وأكد على ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على تقديم المساعدة التقنية والمالية الملائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يكفل على نطاق واسع جمع البيانات المصنّفة على أساس إثني وتتعلّق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، باعتبار ذلك وسيلة لا غنى عنها لمعالجة أمر التمييز وعدم المساواة، مع العمل في الوقت نفسه

خلّفت من الناحية الأخرى تقسيماً اجتماعياً وتمييزاً متأصلاً. وكم عانت شعوب المنطقة من أضرار لا سبيل إلى حسابها مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إقرار موازين العدالة. وعلى الجميع أن يعمل بصورة متضافرة بما يكفل أن يتاح لمن سبق استغلالهم وتعرّضهم للضرر أن ينالوا نصيبهم العادل من التقدّم العالمي. وأكد أن المنطقة مصممة على إيجاد مجتمعات يتمتع فيها جميع البشر بالمساواة وتتاح فيها الفرص والإمكانات والإنجازات بحيث لا يتم تحديدها على أساس من لون البشرة أو الخلفية الإثنية. كما أن الجماعة سوف تواصل دعم الإجراءات والمنتجات التي تسعى إلى التصدّي لموارث العبودية، إضافة إلى الأشكال المعاصرة للرقّ والاتجار بالبشر.

١٠ - السيد توماس (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، وعرض إلى النتائج المشجّعة التي تم التوصل إليها في العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فيما يتصل بتعزيز الاحترام لتراث وثقافة السكان المنحدرين من أصول أفريقية ومساهماتهم في المجتمع. ولكنه أعرب عمّا يساور الجماعة من انشغال عميق إزاء استمرار التمييز في إقامة العدالة بما في ذلك التمييز العرقي وكذلك فيما يتعلق بإتاحة سبل الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمشاركة الفعّالة. وأعرب عن أمل الجماعة في أن يؤدي جمع البيانات المتعلقة بجرائم الكراهية، إضافة إلى ما يتاح للضحايا من سبل الوصول إلى العدالة والكشف عن النزعة العنصرية في إقامة العدل، إلى المساعدة على التصدّي لهذه المشكلة.

١١ - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية تشجّع جميع الأطراف المعنية على المساهمة بسخاء في الصندوق الخاص الذي تم إنشاؤه لهذا العقد من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن المشاريع المتصلة بهذا الأمر، معرباً

”سفينة الذكرى“ والتصحيح السليم لموقع وحدة مناهضة التمييز في مفوضية حقوق الإنسان بحيث أصبحت قسم مكافحة التمييز العنصري، مع إعادة محور تركيز اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري إلى حيث أصبح ينصبّ على الآفات المعاصرة والمظاهر الراهنة للعنصرية، فضلاً عن الأعمال التي يتم القيام بها من جانب مجلس حقوق الإنسان في هذا المضمار.

١٦ - وذكر أن الوقت قد حان للاحتفال بالتنوع والتسامح، مع ضرورة وجود نموذج ملموس للتحوّل من الكلمات إلى الحقائق فيما يتعلق بالأخطار الناجمة عن العنصرية. ولقد أدّى استمرار حالة الفقر المدقع على الصعيد العالمي إلى أشكال جديدة من التعصّب، بل أن بعضها اتخذ شكلاً عنيفاً ومتطرفة. وأوضح أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما زالت مصرة على دعوتها إلى إيجاد بروتوكولات إضافية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأنها تتطلّع إلى أن تقوم الجمعية العامة بتكليف رئيس اللجنة المعنية بالولاية المطلوبة في الدورة الحالية. وأعرب كذلك عن تطلّع الجماعة الإنمائية لأن تعتمد الجمعية العامة قراراً له أهميته من أجل التصدي إلى أمور شتى من بينها إنشاء منتدى دائم معني بالسكان المنحدرين من أصول أفريقية في الشتات، وبحيث يستند في جزء منه إلى نتائج المشاورات الإقليمية التي تدور في أمريكا الشمالية وأوروبا مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة ومع ممثلي الضحايا، وكذلك مع السكان المنحدرين من أصول أفريقية والمقيمين في الشتات، إضافة إلى التبنّي الرسمي، برغم أنه يتم بمقتضى الأمر الواقع، لمشروع برنامج العمل من أجل العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٧ - السيد دي بوستامنتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة ألبانيا وتركيا

على حماية الخصوصية الشخصية للأفراد من خلال الأخذ بقوانين حازمة لحماية البيانات وضمان سرّيتها.

١٤ - ثم أعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بإزاحة الستار عن النُصْب التذكاري ”سفينة العودة“ لضحايا الرّق وتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي باعتبار ذلك مبادرة أدت إلى الشراكة مع الدول الأفريقية ليس فقط باعتبار ذلك تذكيراً بالماضي الفظيع وتكريماً للذين سبقوا معاناتهم بل باعتباره رمزاً من أجل أجيال المستقبل. وأضاف يقول إن العنصرية والتمييز العنصري لا يزالان يعوقان التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية لصالح الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الأقليات محرومة بشكل خاص من المعاملة المتساوية والمنصفة. وكثيراً ما يتم ذلك على أساس العرق أو الأصل الإثني. وعلى الدول أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وخلص إلى القول بأن ممارسات التمييز والاضطهاد والإقصاء والقمع ومفاهيم التفوق العرقي لا تؤدّي فقط إلى الانقسام ونشوء حالة التوحّش وعدم الوئام والتزاع ولكنها تشكّل أيضاً وقوداً لإذكاء العنف والطائفية والاضطراب الاجتماعي. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب كوسيلة لضمان حقوق الإنسان للمواطنين كافة ولتحقيق التنمية لصالح الجميع.

١٥ - السيد نتواغاي (بوتسوانا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إنه برغم المعارضة المتشددة والمواقف السياسية وروح التشكّك فقد تم تسجيل منجزات رئيسية فيما يتعلّق بحماية كرامة ضحايا الرّق والتصدي للعنصرية بما في ذلك إعلان العقد الدولي للسكان للمنحدرين من أصل أفريقي، وإزاحة الستار عن نُصْب

١٩ - ثم أضاف قائلاً إن إجراءات مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكّل كذلك أولوية في سياسة الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وفي إطار خطة عمله للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، فلسوف يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز تبادل أفضل الممارسات مع البلدان الشريكة بشأن مكافحة العنصرية وما يتصل بذلك من تعصب، وسوف يمول أعمال الفعاليات من غير الدول بما في ذلك أنصار حقوق الإنسان المشاركين في الأنشطة ذات الصلة عبر العالم. كذلك فقد أيد الاتحاد الأوروبي أعمال المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي أسهمت تقاريره في الجهود الرامية إلى التصدي إزاء القضايا ذات الصلة الوثيقة بهذا الأمر.

٢٠ - وخلص إلى القول بأنه في ضوء القرائن الواضحة التي تشهد بأن التمييز العنصري والتعصب يعوقان بشدة التنمية الصحية للدول، فإن وفده يشعر بالارتياح إزاء ما تم مؤخراً من اعتماد خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة حيث ينصبّ التأكيد على مكافحة التمييز والحدّ من اللامساواة. ثم كرّر الدعوات من أجل التصديق العالمي الشامل على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري باعتبار ذلك أيضاً هدفاً أساسياً من أهداف إعلان ديربان، وعقد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وما يتصل بهما من برامج وأنشطة للعمل. وذكر أن أي عقد ناجح في هذا الصدد لن يتحقّق إلاّ في ظل شعور بالملكية الحقيقية فضلاً عن مشاركة جميع الدول، مع تنفيذه الفعّال بطريقة تعاونية على الأصعدة كافة. وأوضح أن احترام القرار الذي تم التفاوض عليه بدقّة وأفضى إلى اعتماد برنامج أنشطة العقد بتوافق الآراء، أمر يتسم بالأهمية القصوى في هذا الصدد.

والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وبلد عملية الاستقرار والارتباط البوسنة والهرسك بالإضافة إلى أوكرانيا وجورجيا فقال إن من المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي ما يتمثل في أن جميع البشر ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة وفي الحقوق، وأن جميع أفراد المجتمع لا بد من معاملتهم على أساس من المساواة، بصرف النظر عن نوع جنسهم أو عن أصولهم العرقية أو الإثنية أو ديانتهم أو معتقدتهم أو إعاقاتهم أو عمرهم أو اتجاههم الجنسي أو هويتهم الجنسية.

١٨ - وأوضح أن الاتحاد الأوروبي وضع إطاراً قانونياً وطيداً من أجل التصدي للتمييز العنصري والترعة العنصرية وكرهية الأجانب، وأن التمييز على أساس من الأصل العرقي أو الإثني أو الديانة أمر محظور منذ عام ٢٠٠٠، وأن الدول الأعضاء ملتزمة منذ عام ٢٠٠٨ بالمعاقبة على التحريض العلني على العنف أو الكراهية ضد مجموعة أو عضو في مجموعة يتم تعريفها استناداً إلى العرق أو اللون أو الديانة أو النسب أو الأصل الوطني أو الإثني. كما أن ضحايا الجريمة المرتكبة بدافع التحيز من حقهم الوصول إلى ساحة العدالة والحصول على التعويض والإنصاف وتلقّي المعلومات الملائمة وإلى جانب الدعم والحماية. وبالإضافة إلى ذلك فقد وُضعت أدوات عملية لضمان الفعالية في منع الترعة العرقية وكرهية الأجانب ومحاربتهم بما يعزز قيام مجتمع أكثر تسامحاً وأوسع تنوعاً وشمولاً. ولقد عمل المنتدى السنوي الأول للاتحاد الأوروبي المعني بالحقوق الأساسية، المعقود في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥، على الجمع بين نطاق واسع من الفعاليات لمناقشة الأسلوب الذي يجري اتباعه لمنع ومكافحة معاداة السامية والبُغض الموجه ضد المسلمين. كما أن الاتحاد الأوروبي مصمّم على تنفيذ ما نجم عن ذلك من إجراءات تمت التوصية بها.

٢٣ - وتطرق إلى وجود ما يقرب من ١٣٠ من الجماعات الإثنية من ١٨ ديانة عالمية رئيسية في حالة تعايش سلمي في كازاخستان، وأوضح أن نموذج كازاخستان للتسامح فيما بين الأعراق لقي ثناءً واسع النطاق من جانب المنظمات الدينية والأمم المتحدة على السواء. وبما أن الاستثمار في التنمية يشكّل مفتاحاً لتضييق شقة الخلاف والتزاع بين الفئات الإثنية، كما يكفل إلى حدٍ كبير تعزيز السلام الاجتماعي والاستقرار، فإن رئيس كازاخستان اقترح في الدورة السبعين للجمعية العامة أن تعمل الدول على تخصيص نسبة ١ في المائة من ميزانياتها السنوية المرصودة للدفاع من أجل صندوق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٤ - ثم خلص إلى القول بأن كازاخستان سوف تبقى دولة متعددة الديانات حيث تجسّد الحقوق المتساوية والفرص المتكافئة بما في ذلك حرية الاعتقاد والديانة. وستبقى باستمرار على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة العنصرية وما يتصل بها من تعصّب في جميع أنحاء العالم.

٢٥ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إن دستور كولومبيا يعترف بطابع المجتمع الكولومبي من حيث تعدد الأصول الإثنية والتعدد اللغوي والتعدد الثقافي، وأنه يدعم المبدأ الذي يقضي بأن الأمر لا يقتصر على المساواة الرسمية ولكن ينصرف أيضاً إلى المساواة الفعلية، إضافة إلى العمل الإيجابي لصالح الفئات التي تعرّضت للتمييز ضدها. وهناك ٨٩ من الشعوب الأصلية المختلفة في كولومبيا ويتم الاعتراف سواء بلغات هذه الشعوب الأصلية أو باللغة الإسبانية بوصفها لغات رسمية.

٢٦ - وأوضحت أن عام ٢٠١١ شهد صدور قانون البلاد لمناهضة التمييز، إضافة إلى عدد آخر من التدابير، ومن ذلك مثلاً تجريم الأفعال التمييزية بحيث يصبح السجن عقوبة

٢١ - السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان): قال إن كازاخستان هي واحدة من الدول السبع والخمسين التي وقّعت الإعلان الاختياري الذي يعترف باختصاص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بالنظر في الشكاوى المرفوعة من الأفراد أو الجماعات، وأن دستور كازاخستان يحظر صراحة التمييز بأي شكل من الأشكال، كما أن حالات التحريض على الشقاق الاجتماعي والقومي والإثني والعرقي أو الطبقي أو الديني يتم تصنيفها في القانون الجنائي باعتبارها جريمة من جرائم التطرف. وكل الجماعات الإثنية في كازاخستان تشارك في بناء الدولة وتمتّع بنفس المكانة، لا بوصفها أقليات قومية، ولكن باعتبار أفرادها مواطنين لهم كامل الحقوق المدنية والسياسية. وهناك حالياً نحو ٩٠٠ رابطة إثنية وثقافية في كازاخستان علماً بأن حقوقها ومصالحها محمية بواسطة مجلس الشعب من خلال آليات خاصة.

٢٢ - ومضى يقول إن التسامح والوثام هما حجرا الأساس لمجتمع كازاخستان. وقد تم التوصل إليهما بدعم من وسائل الإعلام التي تتمتع بكامل الحرية، وهناك ٣٢ صحيفة قومية تغطّي ١٣ لغة. كذلك فالاحترام المتبادل للتراث الإثني واللغوي تم تعزيزه من جانب وزارة الثقافة والرياضة كجزء من المبدأ المتصل بالوحدة الوطنية. ويتلقّى مسؤولو إنفاذ القوانين على الصعيد الإقليمي تدريباً خاصاً لزيادة وعيهم بسياسة الحكومة القائمة على الشراكة الإثنية. كما أن الجماعات الدينية الرئيسية ممثلة على كامل مستويات الحكومة، فيما تُتخذ التدابير التي تكفل حماية حقوق المؤمنين بصرف النظر عن انتمائهم الديني، إضافة إلى حقوق الأجانب. وقد تم في أستانا استضافة مؤتمر القادة الدينيين والتقليديين العالميين كمنهاج لحوار ما برح قائماً فيما بين الزعماء الروحيين منذ عام ٢٠٠٣.

عددًا من المدارس الابتدائية تتلقّى مساعدات خاصة من أجل توفير التدريس بلغتين في مناطق الحدود والمناطق المهمّشة، حيث يأتي التلاميذ من جماعات إثنية تتكلم لغات أخرى بخلاف اللغة التايلاندية. وذكرت أن تايلند تولي الأهمية دائماً لبناء علاقات متوائمة ومشتركة بين العقائد، ولسوف تستضيف في أوائل عام ٢٠١٦ ندوة دولية في بانكوك معنية بالحوار بين العقائد. ويشارك حالياً في تنظيم الندوة المذكورة مركز بحوث التاريخ الإسلامي والفنون والثقافة الإسلامية، وهو هيئة فرعية منبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بغية تعزيز الحوار عبر الحضارات والأديان.

٣٠ - السيد بيسود (إسرائيل): قال إن الشعب اليهودي عرف النزعة العرقية في شكل معاداة السامية منذ الأزل. وطبقاً لدراسة عام ٢٠١٤ التي أجرتها رابطة مكافحة التشهير، يوجد بليون من الأشخاص البالغين حول العالم ممن يضمرون مواقف معادية للسامية نحو اليهود، كما أن ثمة أشكالاً جديدة نشأت لتوضّح كيف أن النزعة العرقية لا تمثل سلاحاً خطيراً فحسب ولكنها سلاح من السهل أن يظل مستوراً. كذلك فإن حملة المقاطعة وحركة سحب الاستثمارات وفرض الجزاءات على سبيل المثال تناهض أي فرد يُظهر دعماً لإسرائيل أو تأييداً لها، وهي تستهدف اليهود دون سواهم وعلى أساس من دينهم. وتستخدم الشبكة العالمية للأسف كموقع من أجل التحريض العنصري بما يمكن كذلك أن يفضي إلى نتائج مدمرة. بل أن التدريس عبر الفيديو بشأن "كيف تقتل يهودياً" شاع على شبكة الإنترنت بسرعة لا يمكن تخيلها، فضلاً عن أن الأفكار المتحيزة ومشاعر الكراهية أصبحت موضع مشاركة بمجرد ضغطة زر. على أن الشبكة المذكورة يمكن أن تصبح أداة لاتخاذ إجراءات اجتماعية والتصدي للطروحات العنصرية، كما أن ثمة سبلاً مبتكرة لاستخدام شبكة الإنترنت بما يكفل احترام التنوع والتسامح وهو أمر ينبغي السعي إليه.

لمرتكبيها. وكإشارة إلى بدء العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فقد شنت الحكومة حملة وطنية لمناهضة العنصرية، وأرست دعائم نظام خاص من أجل مجتمعات الريزال في جزر سان أندريز ورتبت تعويضاً لضرائب الممتلكات في الأراضي المملوكة بصورة جماعية للمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية. كذلك فإن مكتب أمين المظالم كفل للأفرو-كولومبيين المتضررين من جرّاء النزاع الداخلي المسلح، سبل الحصول على التعويض الواجب.

٢٧ - ثم أعربت عن التزام الحكومة الكولومبية بإتاحة سبل الحصول على خدمات المرافق الأساسية وخدمات الصحة والتعليم لجميع الأشخاص بصرف النظر عن خلفيتهم وعن أصولهم العرقية ونوع جنسهم واتجاههم الجنسي وأعمارهم أو إعاقاتهم، وهو ما يقصد على السواء إلى الحد من اللامساواة والفقر كما يصلح بوصفه أساساً لبناء السلام في البلاد.

٢٨ - السيدة شنغتراكول (تايلند): قالت إن تايلند تضم تشكيلة متنوعة من الأعراق والثقافات والديانات، وأن هناك خمس عائلات لغوية رئيسية، إضافة إلى ما مجموعه ٦٢ من الجماعات الإثنية في تايلند، فيما تواصل الحكومة بذل جهودها لضمان التمتع بحقوق الإنسان الأساسية لجميع الأشخاص بصرف النظر عن العرق الذي ينتمون إليه. ولكفالة الوضع القانوني السليم للجميع فإن المهاجرين العاملين على سفن الصيد في تايلند يتم حالياً تسجيلهم وتمتّعهم بأوجه الحماية المتساوية للعمال. كما أن جميع الأطفال المولودين في البلاد يمكن تسجيلهم وقت الميلاد. أمّا العمال المهاجرون الذين لا يحملون وثائق فهم يستفيدون بدورهم من الرعاية الصحية الشاملة منذ عام ٢٠١٣.

٢٩ - وأوضحت أن وزارة الثقافة تعمل على حماية الموارث الثقافية غير المادية لجميع المجتمعات المحلية. كما أن

كما تعمل الولايات المتحدة وتتقاسم التجارب مع بلدان أمريكا الجنوبية بغية التصدي للعنصرية والتمييز وللإقصاء الاجتماعي من خلال تنفيذ خطط عمل ترمي إلى تعزيز المساواة العرقية والإثنية. وأوضحت أن رفاه شعوب العالم يتوقف على ما تبذله جميع الدول الأعضاء من جهود من أجل التصدي للتمييز ضمن حدودها، فضلاً عن بذل جهودها الجماعية ضمن نطاق الأمم المتحدة.

٣٣ - السيد ليم تك هونغ (سنغافورة): قال إن سكان سنغافورة يتألفون من نحو ٧٥ في المائة من الصينيين و ١٣ في المائة من أصول الملايو و ٩ في المائة من الهنود و ٣ في المائة ينتمون إلى أعراق أخرى. كما أن مركز بحوث "بيو" وصف سنغافورة في عام ٢٠١٤ بأنها أكثر البلدان تنوعاً من الناحية الدينية في العالم. ولضمان أن لا يتم التمييز ضد أي مجموعة بعينها، سواء كانت عرقية أو دينية، فإن الدستور يعيد التأكيد على المساواة أمام القانون بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الديانة، فضلاً عن أن المجلس الرئاسي لحقوق الأقليات تدارس بدقة جميع مشاريع القوانين المعروضة أمام البرلمان بما يكفل أن لا تؤدي على صعيد الواقع إلى التمييز ضد أي عرق بذاته أو أي ديانة بعينها.

٣٤ - ومضى يقول إنه من أجل تعزيز التفاهم العرقي والديني أنشأت الحكومة نقاط تواصل مشتركة للفئات العرقية والدينية لتحقيق التفاعل فيما بينها، ومن ذلك مثلاً الدوائر العرقية والثقة الدينية، التي تعمل على الجمع بين قيادات الجماعات الدينية والإثنية والمجتمعية المختلفة في كل دائرة محلية لإجراء الحوار وبناء الثقة وبما يتيح بسرعة نزع فتيل التوترات العرقية والدينية عند نشوئها. ومن خلال وسائل الإعلام، تعمل الحكومة بصورة وثيقة مع القادة المحليين والدينيين على التصدي لانتشار الآراء المتطرفة والملاحظات التحريضية. وقد تم نشر كتيبات بالمعلومات

٣١ - ثم شدّد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بالمزيد موضحاً أن وفده يدعو إلى تعيين مقررٍ خاصٍ معني بمعاداة السامية. كما أن إدارة شؤون الإعلام لا بد وأن تضطلع بالتزامها بترتيب مؤتمر متابعة من أجل إقامة سلسلة الحلقات الدراسية المعنية بموضوع "نبذ طباغ التعصّب". ومضى يقول إن على الحكومات أن تعطي من جانبها أولوية وطنية لمكافحة النزعة العرقية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. وذكّر أن وزارة التعليم الإسرائيلية وضعت برامج للحدّ من التحيز والعنف بين صفوف الطلاب مع زيادة الفهم لأهمية التعايش في المجتمع الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه فإن جماعات المجتمع المدني ما زالت تتخذ مبادرات الشمول الاجتماعي وتحارب التمييز على الأرض، فضلاً عما تمثله المشاركة القوية من جانب القطاع الخاص، وقيام شراكة حقيقية مع المجتمع المدني من عوامل جوهرية في مثل هذه الأعمال.

٣٢ - السيدة بروك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة أحرزت تقدماً في مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب. ومع ذلك فهي ما برحت على بينة بأن الأمر لا يزال يقتضي تنفيذ الكثير ضمن حدودها وكذلك حول الكرة الأرضية. وذكرت أن ثمة جهوداً تم بذلها مؤخراً لمنع التمييز ضد المهاجرين واللاجئين وهي تشمل مبادرات تم اتخاذها لتعزيز الوعي العام من جانب فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأمريكيين الجدد، فضلاً عن خطة عمل استراتيجية مطروحة على المستوى الاتحادي بشأن الهجرة ودمج اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك فقد انضم ١٢٠ من رؤساء البلديات إلى ائتلاف المدن المناهضة للعنصرية، الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي زارت العديد من مُدن الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لمناقشة الشواغل المتعلقة باستخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة.

رَبقة الفقر المدقع، كما أن ثلاثة أرباع الطبقة المتوسطة الجديدة تنحدر من أصول أفريقية. وفي غضون عقدٍ واحدٍ من الزمن ارتفعت نسبة الأفرو-برازيليين في الطبقة الوسطى من ٣٨ في المائة إلى ٥١ في المائة. ومع ذلك فلاتزال اللامساواة العنصرية قائمة إلى جانب مظاهر العنصرية ذاتها.

٣٨ - ومضى يقول إن أحوال الفقر والإقصاء الاجتماعي وأوجه التفاوت الاقتصادي ترتبط وثيقاً بالترعة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فلا غنى عن مكافحتها من أجل تحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ولا يزال إعلان برنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يمثلان المرجعين الأساسيين في هذا الكفاح. كذلك فإن البرازيل تولي أهمية كبيرة لإنشاء منتدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي ولا بد من النظر إليه باعتباره آلية تشاور واسعة النطاق ومفتوحة أمام جميع الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية. والبرازيل من جانبها سوف تستضيف أول الاجتماعات الإقليمية الخمسة المعنية بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، إضافة إلى مؤتمر إقليمي لتعزيز حقوق الإنسان للذين يواجهون تمييزاً عنصرياً. كما نظمت البرازيل حواراً بشأن التمثيل الذاتي كاستراتيجية لمحاربة العنصرية، وتم ذلك في الأمم المتحدة خلال شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام وهو ما كشف عن إمكانية استخدام التمثيل الذاتي لتحقيق الإمكانيات السياسية والثقافية.

٣٩ - وأوضح أن لا سبيل إلى ازدهار الديمقراطية في مجتمعات عنصرية، على نحو ما ينعكس في الاعتماد بتوافق الآراء للقرار الصادر بشأن الموضوع، المقدم من جانب السوق الجنوبية المشتركة (ميركسور) في مجلس حقوق الإنسان. ولا بد من إدانة انتشار الأفكار المطروحة على

للتقيف عامة الجماهير بشأن الإرهاب، إضافة إلى شرائط فيديو تفسر لماذا يظل التطرف العنيف أمراً مناهضاً للتعاليم الدينية، من أجل الوصول إلى جموع الشباب من الشغوفين بشبكة الإنترنت والمعرضين أكثر من غيرهم لخطر اعتناق الأفكار المتطرفة عبر وسائل الاتصال الاجتماعي.

٣٥ - ثم أوضح أن موقف سنغافورة الحازم ضد التمييز العنصري والديني وإدارتها الفعالة للمجالات العامة من أجل تعزيز التواؤم الاجتماعي أنتجا ثماراً كثيرة. ففي دراسة حديثة اتضح أن ٩ من كل ١٠ من سكان سنغافورة كانوا يشعرون بالارتياح في حال وجود فرد ينتمي إلى عرق آخر ويعايشونه جاراً أو زميلاً أو موظفاً، وأن ٨ من كل ١٠ كانوا مرتاحين إزاء اعتماد صديق حميم ينتمي إلى عرق آخر أو ديانة مغايرة. وفي السنة الماضية شهد العالم كيف أن التوترات العرقية والدينية يمكن أن تفضي إلى هجمات عنيفة على نحو ما تعرضت له مكاتب مجلة شارلي ابدو الساخرة في فرنسا، إضافة إلى إطلاق النار في كنيسة شارلستون بالولايات المتحدة. وهاتان الحادثتان تشكّلان عوامل تذكير صارخة بالحاجة إلى معالجة أمر الانقسامات العرقية والدينية حفاظاً على التواؤم والاستقرار الاجتماعي.

٣٦ - وخلص إلى القول بأن ما تم مؤخراً من توقيع سنغافورة على الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على التمييز العنصري إنما يعكس التزامها المتواصل إزاء القضاء على التمييز العرقي والديني وبناء مجتمع يتسم بالتواؤم والشمول.

٣٧ - السيد دي إغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن البرازيل تضم أكبر حجم من السكان السود خارج أفريقيا، وأن أكثر من ١٠٠ مليون برازيلي ينحدرون من أصول أفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٥ أحرزت الحكومة تقدماً في التصديّ لحالات اللامساواة الاجتماعية والعرقية. وقد أدت السياسات العامة إلى انتشار أكثر من ١٦ مليون نسمة من

بشأن الموضوع مرة أخرى في هذا العام على أساس أن تقرير المصير واحترام سيادة الدول أمور مجسّدة في متن ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن الحروب العدوانية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعمليات الإطاحة بالحكومات السيادية على نحو ما يوصّف بأنه "الانقلابات الناعمة" وإعادة استعمار الأراضي أمور لا تزال موجودة ولكن في أشكال جديدة وفي صيغ مستترة بما في ذلك ما يتم من خلال ادّعاء ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان تبريراً لمثل هذه الإجراءات.

٤٢ - ثم استطردت قائلة إنه مع استمرار الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية فلا معنى للحديث عن احترام حقوق الإنسان. فالحق في حرية تقرير المصير أمر مطلوب بالنسبة لجميع الحقوق الأخرى. وذكرت أن من شأن حلّ عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط أن يقتضي الإقرار الفعّال للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في بناء دولته الخاصة به. إلا أن بعض البلدان، وعلى خلاف القانون الدولي، ما زالت تتخذ إجراءات انفرادية وغير مشروعة ضد البلدان الأخرى، فضلاً عن أن كوبا نفسها تحمّلت أكثر من ٥٠ سنة من الانتهاكات الجسيمة لحقّها في تقرير المصير وهي تؤكّد من جديد هذا الحق، فضلاً عن تأكيد استقلالها وسيادتها.

٤٣ - السيد ربيع (المغرب): قال إن طابع الشمول وعدم التجزئة والتكامل الذي تتسم به حقوق الإنسان يشكّل أساساً للنظام الدولي، وإن كان وفده يلاحظ مع الأسف أن ٨ مليون من الشعب القبلي ما زالوا محرومين من حقهم الأساسي في تقرير المصير، بينما ظلّوا يطمحون إلى ذلك على مدار ما يزيد عن ٩٠٠٠ سنة، وأن عقابهم الجماعي من خلال حصار اقتصادي مع ممارسة المضايقة والاضطهاد العنيف لزعمائهم أمر غير مقبول. وقد تمّ فضّ التظاهرات السلمية وخضع طلاب الجامعات لطائفة العنف من أجل

أساس التفوّق العرقي والبغض والتحريض على التمييز العنصري وكرهية الأجانب. وعلى الدول أن تعمل بالذات على توخّي اليقظة في فترات التراجع الاقتصادي والتقسّف عندما تتجه للزيادة حالات التشهير واستهداف الفئات المستضعفة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضحايا الأشكال المتعددة والمتقاطعة من التمييز، حيث أن التزعة العنصرية والتمييز العرقي وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب تصيب جميع البلدان والمناطق ولا بد من التصدّي لها كأولوية من جانب المجتمع الدولي ككل.

٤٠ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ما زال معلّقاً في غمار الحرب المعلنة من أجل تحقيق المساواة. كما أن العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصّب أمور لا تزال سارية بغير هوادة في كثير من أنحاء العالم، بينما تجري شيطنة الحضارات والأديان القديمة من خلال متنفّذي السلطة وما يجوزونه من منافذ إعلامية. وشددت على ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز والتعصّب، ولا بد كذلك أن يتم بنشاط وهمّة رفض جميع المذاهب التي تقوم على أساس الاستعلاء العنصري أو الثقافي. وذكرت أن كوبا سوف تشارك بفعالية في الأنشطة المرتبطة بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأوضحت أن نتائج تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي ما زالت ظاهرة للعيان في كوبا، في حين أن تراث كوبا الأفريقي أدّى إلى إثراء ثقافتها.

٤١ - وفيما يتعلّق بتقرير المصير ذكرت أن وفدها يؤكّد من جديد دعمه للفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة ولا يتابعه القواعد الدولية التي تنظّم أنشطة الأمن الخاص والمشاريع العسكرية، وأنه يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل الشيء نفسه. وسوف تقوم كوبا بطرح مشروع قرار

وذكرت، أنه تم في الجزائر بشكل قاطع إقرار القضاء على العنصرية والتمييز العنصري في متن الدستور الذي يمنح المعاملة والحقوق المتساوية للمواطنين الجزائريين والأجانب ويضمن حرية الاعتقاد والديانة. فضلاً عن ذلك فإن النشر المباشر وغير المباشر للرسائل العنصرية وللتعصّب والتحريض على العنف أمور محظورة بموجب القانون.

٤٦ - وخلصت إلى القول بأن الحق في تقرير المصير مجسّد في متن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك، وأن المحاولات المنعزلة لتضييق تفسيره لن تبرّر قطّ تقليص حق الشعوب التي تترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي، باعتبار أن انتهاك الحق في تقرير المصير يشكّل انتهاكاً لجميع حقوق الإنسان، كما أنه يمثّل شكلاً من أشكال التمييز. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠). بما يكفل الإقرار الكامل لحق تقرير المصير لجميع الشعوب التي ما زالت تترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي. ومما يدعو إلى الأسف العميق أن تقرير المصير لا يزال بعيداً عن أن يتحقق لأهالي ما تبقى من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومن ذلك مثلاً الشعب الصحراوي والشعب الفلسطيني اللذين لا يزال مصيرهما في يد المجتمع الدولي.

٤٧ - السيد لوكيانيسيف (الاتحاد الروسي): قال إن الدول الأعضاء والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تعمل على اتباع نهج مختلفة بصورة جذرية إزاء العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، وأن ما نجم عن ذلك من غياب التوافق يؤدي إلى تعويق الجهود المبذولة لمكافحة تلك الظواهر. ومن الضرورة بمكان العمل على تعزيز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة من أجل هذه الغاية. وبصورة خاصة لا بد أن تفهم الأطراف المعنية أن مؤازرة حق الأفراد والكيانات في

مطالبتهم بحقوقهم الثقافية واللغوية. على أن هذا الشعب هو الشعب الوحيد من السكان الأصليين في أفريقيا الذي يتعرّض للاضطهاد بهذه الطريقة. وقد ظلّوا طيلة وقت طويل للغاية محجوبين عن الأنظار ولا يُسمَع لهم صوت. وعلى المجتمع الدولي أن يكفّ عن التواطؤ فيما يتعلق بإسكات أصواتهم. وبدلاً من ذلك فإن على المجتمع الدولي أن يساعدهم في نضالهم المشروع من أجل تقرير المصير مع تعزيز وحماية حقوقهم بموجب القانون الدولي بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤٤ - السيدة منصورى (الجزائر): قالت إنه برغم التقدّم المحرز في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، فإن هذه الظواهر ما زالت قائمة بل وما برحت في حال من الانتشار. كما أن الحالة الراهنة للاجئين أصبحت تمثّل شاغلاً خطيراً في هذا الشأن. ومن ثم فإن وفدها يحثّ الدول الأعضاء على كفالة حماية أفضل للمهاجرين من جميع أشكال العنف أو التمييز على أساس الجنسية أو العقيدة الدينية. أما السياسات والبرامج التي تعزّز القدرة على دمج اللاجئين في مجتمعات المقصد وتبني العلاقات السلمية فيما بين المجتمعات المحلية فلا بد وأن توضع قيد التنفيذ.

٤٥ - وأكدت على أن من الضرورة بمكان إجراء الحوار بين الثقافات واحترام التنوع من أجل مكافحة التمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصّب. كما أن الجهود المبذولة مؤخراً بشأن وضع معايير تكميلية تؤدي إلى تدعيم واستكمال الصكوك الدولية المتصلة بهذا الموضوع هي أمور مشجعة، وسوف تساهم في التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وذكرت أن الجزائر تتطلّع إلى العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وأنها تحث جميع المانحين على المساهمة بسخاء في الأنشطة ذات الصلة.

المعايير والمبادئ المحسّدة في القانون الدولي، فلا بد أن يولي المجتمع الدولي تأييده لحقوق جميع الشعوب في العالم على أساس من الإنصاف. وينبغي رفض المعايير المزدوجة والجهود التي تبذلها دول أو مجموعات من الدول لتحقيق مصالحها الضيقة والقصيرة الأجل.

٤٩ - السيد موسى (مصر): قال إن العالم يشهد نكوصاً إلى حيث كراهية الأجانب والتعصّب والتمييز وهو ما يقوّض الكرامة الإنسانية ويشكّل تحدياً ملموساً للسلام الدولي والأمن الدولي والاستقرار الاجتماعي. وأوضح أن الديمقراطية وسيادة القانون أمور لا تتفق مع جميع أشكال التمييز والتعصّب، فضلاً عن أن انتشار الحركات الراديكالية والمتطرفة التي تبني جداول أعمالها السياسية والاجتماعية على أساس من التحريض والكراهية والإقصاء الاجتماعي، قد أصبح يشكلّ من ثمّ اتجاهاً منذراً بالخطر في هذا الشأن. وأعرب عن الانشغال الذي يساور الوفد المصري بشكل خاص إزاء الأعمال المتزايدة في تواترها وتتصل بالتمييز والتعصّب والعنف على نحو ما يتم ارتكابه ضد الأفراد بسبب معتقداتهم الدينية، فضلاً عن ما يزداد تكراره من ارتكاب أفعال الكراهية الدينية والتشهير التي يجري اقرارها تحت ستار حرية التعبير. ومثل هذه الأعمال تقوّض التعايش واحترام التنوع. ويتساوى في ذلك من حيث الخطر تلك المحاولات التي ترمي إلى تبرير التمييز ضد الأفراد أو الجماعات بسبب عقائدهم الدينية وبدعوى مكافحة الإرهاب. كما أن سلوكيات كراهية الأجانب والتمييز ضد اللاجئين من الشرق الأوسط وما يتجاوزها، لا تزال بدورها في حال من التزايد. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متناسقة لمكافحة العنصرية والتمييز على أساس الديانة. كما ينبغي للدول أن تعمل، في جملة أمور، على اعتماد المزيد من التشريعات الفعّالة لهذه الغاية وتُضعف جهودها لمنع أو

التعبير الحر عن آرائهم لا يعني أن الدول تؤيد حقهم في تعميم الآراء العنصرية أو المتطرفة. وإلى حدٍ كبير فإن الأفراد والكيانات ممن يقومون بنشر هذه الآراء لا بد من مقاضاتهم طبقاً للمادة ٤ من الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كما أن جميع الدول التي أبدت تحفظاً على المادة المذكورة ينبغي حثّها بقوة على سحب هذا التحفظ. ولا تستطيع الدول أن تكافح العنصرية بنجاح فيما تواصل التغاضي عن نشر الدعايات العنصرية أو تتسامح إزاء التظاهرات التي تكرّم الأعضاء السابقين في سلك العسكرية النازية أو تحاول تزييف التاريخ من خلال تبييض صفحة الشر الذي أدى في النهاية إلى إنشاء الأمم المتحدة. وفيما يحتفل العالم بالذكرى السنوية السبعين لهزيمة النازية وعقد أول محاكمات نورنبرغ، فمن الأمور الجوهرية ضمان استمرارية مبادئ نورنبرغ والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الآليات والهيئات التي تم إنشاؤها بعد اعتماد الاتفاقية، بما في ذلك لجنة القضاء على التمييز العنصري لا بد من تدعيمها، فضلاً عن ضرورة مقاومة جميع المحاولات الرامية إلى تقييد اختصاص اللجنة بما في ذلك اختصاصها في تسوية المنازعات فيما بين الدول الأطراف.

٤٨ - وخلص إلى القول بأن أوضاع ما يسمّى "غير المواطنين" وما يتم حالياً من تمييز تواجهه الأقليات القومية في لاتفيا وإستونيا أمور تدعو إلى الانشغال العميق. ومن غير المقبول أن مئات الآلاف من البشر لا يزالون محرومين مما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تزال حكومتا هاتين الدولتين تطرحان ادّعاءات مبالغاً بها وتدعو للتشكك فيما يتصل بالتقدم الذي تحرزه بالنسبة للحد من عدد غير المواطنين. كما أن المعدلات الراهنة لمنح الجنسية تشهد بأنه من المستبعد حل المشكلة على مدار عقود. ومن أجل التوصل إلى نظام دولي يتيح لجميع الشعوب أن تقرّر مستقبلها السياسي بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع

٥٢ - وأوضح أنه من أجل التصدي لأزمة المهاجرين واللاجئين الراهنة فما زال الأمر يقتضي استجابة متناسقة من جانب جميع الأطراف المعنية. وعلى الدول أن تقوم بتنفيذ تدابير فعّالة لمنع وقوع الهجمات التي تُشنّ على اللاجئين والمهاجرين. كما أن الأمر بحاجة أيضاً إلى شنّ حملات لتعزيز الوعي من أجل مواجهة المواقف العنصرية. وفي هذا المضمار تدعو نيجيريا إلى طرح المزيد من البيانات المصنّفة على أساس العنصر والأصل الإثني لتيسير الجهود المبذولة في رصد ومواجهة أفعال العنصرية. كذلك فإن للمجتمع المدني دوراً مهماً يضطلع به في رصد تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسوف تتضح كذلك أهمية استجماع الإرادة السياسية القوية وتوفير التمويل الكافي على جميع الأصعدة ولكل ما لهما من أهمية قصوى إذا ما كان للدول أن تواصل مواجهة جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب.

٥٣ - ثم خلص إلى القول بأن مواجهة العنصرية ما زالت تشكل أولوية استراتيجية بالنسبة إلى نيجيريا، وأن التمييز على أساس الأصول الإثنية أو الثقافة أو اللغة أو الديانة أو الاعتقاد محظور بموجب دستور البلاد. وأكد التزام نيجيريا بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، إضافة إلى نتائج إعلان وخطة عمل ديربان وهما لا يزالان الأطر القانونية الرئيسية في هذا المجال. كما أن نيجيريا تُعدّ طرفاً مؤيداً بالغ الصلابة للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يعزّز ويحمي مبدأ المساواة وعدم التمييز، إضافة إلى الآليات الأفريقية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية حقوق الإنسان لأفريقيا التي تم اعتمادها بغية تدعيم التنسيق فيما بين الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي. بما في ذلك ما يتم في إطار الحرب ضد التمييز العنصري.

استغلال التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك وسائل الاتصال الاجتماعي المستخدمة في نشر التحريض والكرهية.

٥٠ - وشدد على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها على نحو أكثر جدية بما يكفل لجميع الشعوب أن تتمتع بحقوقها في تقرير المصير كاملاً ودون قيد أو شرط. وفي هذا المضمار أوضح أن الشعب الفلسطيني عاش تحت الاحتلال لأكثر من ٦٥ عاماً فيما لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تعمل على إخضاع الفلسطينيين لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن محنة الشعب الفلسطيني أصبحت هي النتيجة الحتمية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولا يمكن إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، التوصل إلى اتفاق سلام على أساس حلّ الدولتين ومما يمثّل حلاً عادلاً وراسخاً ومستداماً للتراخ.

٥١ - السيد إيموزي (نيجيريا): قال إنه برغم الخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض الدول لحظر التمييز فإن الملايين ما زالوا خاضعين للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب. وأعرب عمّا يساور الوفد النيجيري من قلق خاص إزاء ما يجري ممارسته من العنصرية وكرهية الأجانب في مجالات السياسة والتعليم والرياضة، مع ما يتزايد من حالات متواترة من التمييز السليبي الذي يستهدف الأفراد والجماعات بسبب أصلهم الإثني أو معتقداتهم الدينية. وأكد على ضرورة أن تعمل الدول على تعزيز تعاونها على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة العنصرية في جميع أشكالها مع نشر روح التسامح والتعايش السلمي. وعليها كذلك أن تضاعف جهودها لإنهاء جميع أشكال التمييز العنصري والإثني. بما في ذلك ما يتم من خلال التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

العراقي مع حفظ حقوقه على أساس المواطنة واحترام الدستور.

٥٦ - السيد كاناي (تركيا): قال إن دستور بلاده ينصّ على المساواة أمام القانون بالنسبة لجميع الأفراد، وأنه يحظر التمييز على أسس شتى من بينها اللغة أو العنصر أو اللون أو نوع الجنس أو الرأي السياسي أو المعتقد الفلسفي أو الديانة أو المذهب. كما أن الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصر تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الإطار التشريعي لتركيا، فضلاً عن أن بلده اعتمد إصلاحات تشريعية وإدارية بما في ذلك ما تمّ في مجالات التعليم وإنفاذ القوانين من أجل مكافحة التمييز. وأعرب عن اعتقاد تركيا بأن الأمر ما زال بحاجة إلى بذل جهود متناسقة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة جميع أشكال ومظاهر التمييز والتعصّب، ومن ثمّ فهي طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة في هذا المجال، ولسوف تواصل التعاون الوثيق مع جميع الآليات الدولية المعنية بالأمر. وذكّر أن الكفاح المشترك للمجتمع الدولي ضد العنصرية وكرهية الأجانب ومعاداة السامية وكرهية الإسلام أمور زادت أهميتها عن ذي قبل. ولكن التصرفات العدائية أصبح يتزايد ارتكابها ضد أعضاء الأقليات الدينية والعرقية في بعض الدول. كما أن وصم أفراد بسبب عنصرهم أو لوهم أو جنسيتهم أو أصلهم الإثني، بما في ذلك ما يتم في الخطاب السياسي، ما زال في حال من التصاعد. ومن أسف فإن الواقع يشهد بأن الجالية التركية في بعض البلدان تضررت بصورة مباشرة من جرّاء هذه الاتجاهات.

٥٧ - ثمّ أعرب عما يساور تركيا من قلق عميق لأن الكثير من اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين ممن يلتمسون اللجوء بعيداً عن ديارهم يمكن أن يقعوا ضحية للعنصرية وكرهية الأجانب والمضايقة وجرائم الكراهية. وعلى المجتمع الدولي،

٥٤ - السيد العبيدي (العراق): ذكر أن الدستور العراقي الدائم ينصّ على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. وقال إن العراق انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام ١٩٧٠، وما زال يتخذ العديد من الخطوات من أجل تعزيز مبدأ عدم التمييز، وتمثل هذه الخطوات في حفظ حقوق أفراد الأقليات دون تمييز في مجلس النواب وإزالة الآثار السلبية التي لحقت ببعضهم، وإعادة ممتلكاتهم المصادرة من قبل النظام الدكتاتوري البائد. كما يتم تدريس لغاتهم ومناهجهم الدينية في المناطق التي تسكنها الأغلبية منهم، مع منح الرخص للقبول التلفزيونية باللغات الخاصة بهم. كما تم تأسيس ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى لرعاية الحقوق الدينية للأقليات، مع تأمين الحماية للأماكن ودور العبادة ودعم العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعني بحقوقهم وحماية حرياتهم، مع تنظيم الندوات والمؤتمرات التي ترعاها الحكومة وتشجع على الحوار بين المكونات ذات الصلة وعلى التعايش السلمي.

٥٥ - ومضى يقول إن تنظيم داعش الإرهابي اقترف في بعض المناطق التي اغتصبها مجازر وفضائح ضد السكان المدنيين لأسباب دينية وإثنية كعمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي والتشريد القسري للسكان إضافة إلى العنف الممارس ضد النساء والأطفال، وغير ذلك من الجرائم ضد كل من يناهز عقيدته الإجماعية التي لا تمتّ للدين الإسلامي بصلة. ثمّ أكد على أن العراق سوف يواصل جهوده للوفاء بالتزامه بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من أجل تحقيق العدل والمساواة، وأنه ما زال ماضياً في نهجه في الحفاظ على التنوع الذي يعتبر سمة مهمة من سمات الشعب

مسؤولية يتحملها المجتمع الدولي بأسره، لأن نتائجها تنعكس على جميع دول العالم دون استثناء.

٦٠ - السيدة بوفيدا بريتيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها أحرز تقدماً ملموساً في السنوات الخمس عشرة السابقة في جهوده لمكافحة التمييز العنصري، وخاصة ضد أعضاء المجتمعات المستضعفة، بمن في ذلك الأشخاص من ذوي الأصل الأفريقي وأفراد جماعات السكان الأصليين، إضافة إلى النساء والأطفال والشباب والمستئين وذوي الإعاقات. وقد عملت فنزويلا جاهدة على الامتثال الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ونتائج مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية، واستمرت في المشاركة مع جميع الهيئات ذات الصلة، العاملة في مجال مكافحة التمييز العنصري بالأمم المتحدة. كما اعتمدت فنزويلا التشريعات اللازمة لمكافحة التمييز العنصري، وأنشأت آليات يتم من خلالها تقديم حالات الجناة إلى ساحة العدالة، فيما يمكن للذين يعانون من التمييز أن يلتمسوا سبل الإنصاف. وقد أنشأت فنزويلا كذلك مجلس تنمية مجتمعات السكان المنحدرين من أصول أفريقية لتعزيز الاحترام لثقافة ذوي الأصول الأفريقية وضمان تمتعهم الكامل بما لهم من حقوق اقتصادية وثقافية واجتماعية ومدنية وسياسية. وفي عام ٢٠١٤ استضافت فنزويلا مؤتمراً دولياً معنياً بالتمييز العنصري تعزيزاً لتفاسم أفضل الممارسات بشأن أسلوب مكافحة هذه الآفة، وصاغت استراتيجية وطنية بشأن منع واستئصال التمييز العنصري من خلال ديمقراطيتها التشاركية مما كفل سماع أصوات هؤلاء الأشخاص المنحدرين من الأصول الأفريقية وأعضاء مجتمعات الشعوب الأصلية والمهاجرين، فضلاً عن دعم إطارها المؤسسي المعني بالعنصرية. وإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز المعاملة المنصفة لجميع الفئات الإثنية، فقد دعا التعداد الوطني لعام ٢٠١١

وخاصة بلدان المقصد، مضاعفة الجهود التي من شأنها مكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب بما في ذلك كراهية الأجانب التي يتم ارتكابها ضد المهاجرين. وعلى الدول أن تعمل بروح من التضامن على تبني ثقافة للسلام. وفي هذا المضمار فإن مبادرة الأمم المتحدة بشأن تحالف الحضارات التي تصدّرتها كل من تركيا وإسبانيا تمثل آلية رئيسية لتبني التفاهم الثقافي المشترك والاحترام المتبادل.

٥٨ - السيد جبار (العراق): أكد على تضامن العراق الحقيقي مع الشعب الفلسطيني ومع الشعوب العربية الأخرى التي تتعرض أراضيها للاحتلال الإسرائيلي، كما أنه يؤكد بثبات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك حقه في أن تكون له دولته المستقلة وحقه في سيادته على موارده الطبيعية، مع الدعوة إلى مواصلة دعمه لنيل حقه والإعلان الكامل لدولته المستقلة وعاصمتها القدس. ويدين العراق كذلك إنكار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ووضع العراقيل أمام حل قضيته واتباع سياسات العنف والقوة وبناء المستوطنات التي تمارسها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) وما يترتب عليها من آثار على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٥٩ - ومضى يقول إنه في سياق ظاهرة تنامي الإرهاب العابر للحدود يتدفق على العراق العديد من المقاتلين الإرهابيين الذين اتخذوا أشكالاً جديدة لأنشطة المرتزقة، وهو الإرهاب الذي يستهدف أمن العراق ووحدة أراضيه وسلامة مواطنيه، حيث يمارس المقاتلون الإرهابيون الذين عبروا إلى العراق أنشطة إجرامية قائمة على العنف الشديد والكراهية والتعصب. وأكد على أنه لا ينبغي أن يكون العراق ساحة لهؤلاء الإرهابيين، ومن ثم ضرورة العمل على إيقاف تجنيدهم وإيقاف شبكات التمويل المنتشرة التي تمول نشاطهم الإرهابية، وتخفيف منابعهم موضحاً أنها، وهي

الكشميري وطبقاً لطموحاته، باعتبار أنه يشكلّ عنصراً لا غنى عنه من الأطراف المعنية في النزاع الذي وصفه رئيس الوزراء الباكستاني بأنه أكثر حالات الفشل المزمّنة للأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص فإن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة لا بد وأن تدفع المنظمة إلى العمل بحيث تفي بالوعد الذي طال أمده لتقرير المصير للشعب الكشميري باعتبار ذلك خطوة لا غنى عنها، ولا بد من اتخاذها إذا ما كان الهدف هو إقرار سلام واستقرار دائمين في جنوب آسيا.

٦٣ - وخلصت إلى القول بأن باكستان ما زالت تعارض بشدة جميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب والتعصّب الديني، وأنها تشعر بقلق خاص إزاء الحوادث التي تقع على أساس التعصّب الديني والتمييز والعنف وتدنيس الحرمات، باعتبارها أمراً لا يتفق فقط مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولكنه يقوّض أيضاً أسس الوئام الاجتماعي والسلام والأمن على المستوى العالمي. وللتصدّي لهذا الاتجاه الجديد الباعث على القلق، لا بد وأن تعمل الدول على إنفاذ أوجه إنصاف قانونية وإدارية فعّالة طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٤/٦٩.

٦٤ - السيدة التميمي (قطر): أعربت عن التزام بلدها بمحاربة ازدياد العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وأعمال العنف القائمة على أسس عرقية، واستخدام البعض لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت، لنشر التمييز والعنف، الأمر الذي يؤكد على أن العنصرية، لا يمكن استئصالها إلا بتعاون المجتمع الدولي واتخاذ إجراءات حازمة في إطار تعاون غير مسبوق. وأوضحت أن قطر، تقوم بجهود حثيثة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ولتكريس مبادئ المساواة وعدم التمييز التي كفلتها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز

وللمرة الأولى، مواطني فترويلا إلى اختيار الجماعة الإثنية التي يشعرون أنهم ينتمون إليها.

٦١ - ومضت تقول إن فترويلا تدين المعايير المزدوجة لبعض الدول التي تدّعي أنها تؤيد مبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان، فيما لم تعمل على حماية ضحايا الظلم والتمييز العنصري. وإذا ما عملت جميع الدول على التعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، حيث لا يتعرّض أي فرد للإقصاء أو التمييز ضده، فإن الحرب العالمية ضد الفقر الذي يكمن عند جذور المعاناة البشرية يمكن كسبها.

٦٢ - السيدة لودهي (باكستان): قالت إن حق الشعوب في تقرير المصير تم تجسيده في ميثاق الأمم المتحدة وأصبح مستقراً كمبدأ أساسي وسيادي في القانون الدولي. لكن النضال لم ينته بعد بالنسبة إلى تعميم إقرار هذا الحق، حيث إن كثيراً من الشعوب لا تزال تعيش تحت نير الاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية. وذكرت أن باكستان تؤكّد على أن الشعوب لا تستطيع أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير، وهو أمر لا يمكن أن ينقضي بمرور الزمن، إذا ما كانت واقعة تحت تدابير قسرية وقمعية، وأن النضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير لا يمكن مصادره أو إنكاره من خلال محاولات متعمّدة للربط بينه وبين الإرهاب. وفي هذا الصدد فإن نزاع جامو وكشمير لا بد من حلّه طبقاً لهذه المبادئ الأساسية والعالمية، فضلاً عن أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لكن من مفارقات العدالة والأخلاقيات أن شعب جامو وكشمير لا يزال محروماً من هذا الحق الأساسي. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير لا تزال متفشية بل أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال لقوا حتفهم خلال النضال من أجل تقرير المصير. ولذلك لا بد من حلّ نزاع جامو وكشمير بطريقة سلمية، بالتشاور مع الشعب

المتطرف وجميع أشكال العنصرية من خلال نشر ثقافة التسامح. ولا غنى في هذا المجال عن دور الشباب في نشر ثقافة السلام وتعزيز الوعي بالقيم المشتركة والقضاء على التطرف ومكافحة التحريض على الكراهية على أساس من الدين أو المعتقد.

٦٨ - السيد حساني نجاد بركوني (إيران): قال إن الحاجة الماسة تدعو إلى التعاون فيما بين الدول لمكافحة الخطر الذي يشكّله العديد من الأحزاب السياسية المتطرفة، إضافة إلى الحركات والجماعات التي نشأت مؤخراً على صعيد العالم كله. وفي هذا الخصوص فإن البيانات المصنّفة، التي تم جمعها بواسطة الأمم المتحدة بغية مكافحة التمييز، وخاصة على أساس نوع الجنس، لا بد من إتاحتها للدول الأعضاء من أجل استخدامها في صياغة خططها الإنمائية الوطنية. ولكن يظل من الأمور الجوهرية أن يتم طرح هذه البيانات بما يتفق مع الضمانات القانونية والأخلاقية بحيث لا يتاح استخدامها لتحديد وارتكاب أفعال العنف الإثني أو الديني ضد أفراد بعينهم أو مجتمعات بذاتها.

٦٩ - وأعرب عن شعور إيران بالقلق العميق إزاء الحالات المتزايدة في تواترها من كراهية الإسلام وبغض الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصّب في كثير من أنحاء العالم، فضلاً عن حقيقة أن بعض القادة السياسيين يستغلّون هذه الأشكال من التعصّب والكراهية من أجل المضيّ قدماً بما يتبعونه من برامج سياسية ضيقة. وذكر أنه في تقارير الأمين العام مستقبلاً بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، ينبغي للأمين العام أن يكرّس مزيداً من الاهتمام لما يتواتر حدوثه بصورة مطردة من الإقدام على كراهية الإسلام بدعوى حرية التعبير، إضافة إلى الأثر السلبي لهذا الاتجاه على تمتّع المسلمين بحقوقهم الأساسية بما في ذلك الحق في الديانة.

العنصري. وانسجاماً مع هذا التوجه عقدت وزارة الداخلية مؤخراً مؤتمراً شارك فيه أكثر من ٤٠٠ مشارك، يمثلون نحو ٥٠ مؤسسة من مختلف دول العالم، لمواجهة التحريض على العنف والتمييز والكراهية العنصرية. كما تدعو قطر، من خلال عضويتها في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات للأمم المتحدة، إلى نبذ العنف، ونشر قيم التسامح، وردم الهوة الفاصلة بين الحضارات، وبناء مجتمع إنساني تسوده قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

٦٥ - ومضت قائلة إنه من أجل إرساء دعائم السلام العالمي، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان دون تمييز، لأية أسباب، ومنها الدين أو المعتقد، تم إنشاء مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، الذي يسعى لنشر ثقافة الحوار، وقبول الآخر، والتعايش السلمي بين اتباع الديانات. كما تستضيف قطر سنوياً مؤتمراً الدوحة الدولي لحوار الأديان، الذي يشارك فيه علماء دين وباحثون من ديانات مختلفة، ومن جميع أنحاء العالم لإرساء دعائم التعايش السلمي وإثراء قيم العدل والتسامح.

٦٦ - وشددت على أن وفد بلادها يؤكد على أهمية ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حق الشعوب في تقرير المصير، الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وسيادته على موارده الطبيعية مع مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

٦٧ - وخلصت إلى القول بأن قطر تؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل للنهوض بثقافة السلام والتسامح، والاحترام بين الأفراد والمجتمعات، من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الوئام، ونبذ العنف والتطرف، والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وأنها تعتقد بأن التعليم يمكن أن يساعد على مكافحة الفكر

٧٢ - ومضى يقول إن مشاركة الأقليات الإثنية في الحياة العامة والسياسية تمثل خطوة جوهرية يمكن أن تساعد على تدعيم حقوق تلك الأقليات. وعلى ذلك، فقد أقرت قيرغيزستان حصصاً مخصصة للأقليات الإثنية في هيئاتها التشريعية، واعتمدت سياسة للتكامل يكون من شأنها أولاً تدعيم استخدام اللغتين القيرغيزية والروسية، فيما تسعى إلى تعزيز التعليم المتعدد اللغات والمتعدد الثقافات في المدارس وضمان التنوع اللغوي في البلاد. كما تتمتع جميع الفئات الإثنية بالحق في الدراسة وفي نشر لغاتها الوطنية. وفي عام ٢٠١٣ أيدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري الخطوات السياسية والتشريعية التي اتخذتها قيرغيزستان لمكافحة التمييز العنصري. وأوضح أن قيرغيزستان تشعر بقلق خاص إزاء انتشار الأشكال المعاصرة من التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فضلاً عن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات السياسية المتطرفة. ثم شدد على ضرورة أن تضاعف الدول جهودها بما يضمن امتثالها الكامل للاتفاقية، موضحاً أن قيرغيزستان سوف تواصل المشاركة مع المجتمع الدولي وصولاً إلى هذه الغاية.

٧٣ - السيد حساني نجاد بركوهي (إيران): أعرب عن ترحيبه بتقارير الأمين العام ذات الصلة، التي تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إضافة إلى اعتماد الجمعية العامة القرارات التي تضيء على فلسطين وضع دولة مراقبة غير عضو. والسماح برفع الأعلام التي تخصّ الدول المراقبة غير الأعضاء بما فيها فلسطين على مقر الأمم المتحدة. وبرغم هذه الخطوات فإن حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين في وطنهم ما زالت تتعرض للانتهاك على أساس يومي. وبالذات فإن الحالة في غزة، وهي أكبر معسكر سجن في العالم تمثل إهانة للبشرية، إلا أن المجتمع الدولي يبدو عاجزاً عن إيجاد حلّ لهذه الأوضاع الشائنة. كذلك فإن ضمان حصول الفلسطينيين في عموم فلسطين على أراضيهم

٧٠ - كما أعرب عمّا يساور الوفد الإيراني من انشغال إزاء الآراء المتطرفة التي يُعبّر عنها بعض صانعي السياسة الأوروبيين، الذين ينظرون إلى اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين الملتجئين للجوء في أوروبا، على أنهم لا يشكلون إلاّ تهديداً للأحوال المعيشية والاستقرار الاجتماعي في القارة المذكورة. وطالب بحث المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل رصد الحالة الصعبة المتصلة بهذا الأمر، مع ضمان حقوق المهاجرين الذين وصلوا مؤخراً إلى أوروبا.

٧١ - السيد كيديروف (قيرغيزستان): قال إن التمييز على أساس العنصر أو الأصل الإثني أمر محظور بموجب دستور بلاده، وأن تعزيز التوافق بين الإثنيات في قيرغيزستان يشكل عنصراً رئيسياً في استراتيجية بلاده الوطنية في مجال التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. وقد أنشأت قيرغيزستان هيئة وطنية للإشراف على الجهود المبذولة لتعزيز التكامل المجتمعي، وهي تعمل جاهدة على نشر شعور بالهوية المدنية فيما بين جميع مواطني البلاد. وفي هذا الشأن، فإن الوكالة الحكومية المعنية بالحكم الذاتي المحلي والعلاقات فيما بين الأعراق تعمل عن كثب على رصد العلاقات القائمة بين الجماعات الإثنية في البلاد، كما تعمل جاهدة على طرح تحذيرات في موعدها إزاء أي حالة اضطراب محتملة الوقوع. وذكر أن السلطات الإقليمية في قيرغيزستان أنشأت كذلك لجاناً استشارية تضم قيادات مختلف الجماعات الإثنية وناشط المجتمع المدني والشخصيات الدينية لتعزيز التوافق فيما بين الأعراق المختلفة، كما أن مرتكبي حالات التحريض على الكراهية الإثنية والتمييز على أساس الأصول القومية أو الحرّضين على الإبادة الجماعية يواجهون المحاكمة بموجب القانون الجنائي في قيرغيزستان.

٧٥ - ثم أعربت عما يساور حكومة جورجيا من شعور بقلق بالغ إزاء ما يجري حالياً من تمييز ضد المواطنين الجورجيين في المناطق المحتلة في أبخازيا وأوستيا الجنوبية، حيث يحال بينهم وبين زيارة أقاربهم على الجانب الآخر من خط الاحتلال، ولا يتاح لهم سوى الحصول بشكل محدود على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية المجانية والتعليم بلغتهم الوطنية. وعلى وجه الخصوص فهناك قيود قاسية فرضتها قوات الاحتلال الروسي على حق التعليم باللغة الجورجية لذوي الأصل الجورجي في إقليم غالي في أبخازيا. وفي الوقت نفسه فهناك أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، وهم لا يزالون محرومين من حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم. كما أدى نصب أسلاك شائكة، إضافة إلى ما يوصف بأنه "مراكز الحدود" على طول خط الاحتلال، إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة للسكان المحليين بسبب تشتيت شمل عائلاتهم وتقييد حركتهم والحيلولة دون حصولهم على الأراضي الزراعية أو الوصول إلى المدافن وإلى المواقع الدينية. فضلاً عن ذلك تشعر جورجيا بقلق عميق إزاء غياب آليات الرصد الدولية لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، إلى جانب الرفض المتواصل من جانب السلطات المحتلة السماح بالوصول إلى تلك المناطق لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرررين الخاصين للأمم المتحدة وممثلي هيئات حقوق الإنسان. وباعتبار جورجيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ فسوف تواصل العمل جاهدة على ضمان تدعيم هذه الحقوق والحريات الأساسية سواء ضمن نطاق البلد أو فيما يتجاوزه.

بيانات تم الإدلاء بها في ممارسة حق الرد

٧٦ - السيدة فيلدي (لاتفيا): قالت إن بلدها يشجب بقوة ويرفض جميع الإيديولوجيات الشمولية وجميع أشكال

ومواردهم الطبيعية وسُبل معيشتهم، بما يضع نهاية لمصادر الأراضي وإنشاء المستوطنات وتوسُّعها مع سحب جميع المستوطنين غير المشروعين من الأراضي التي احتلوها، وإتاحة سُبل الإنصاف الفعّال للفلسطينيين عن الأضرار التي كابدوها، هي خطوات أساسية لا بد من اتخاذها كجزء من إعادة تأكيد المجتمع الدولي على الحق الذي أصبح معترفاً به دولياً للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فضلاً عن حق هذا الشعب غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في دولة مستقلة لفلسطين، وفي السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، إضافة إلى حقه في العيش في سلام وحرية وكرامة.

٧٤ - السيدة كيرادزي (جورجيا): قالت إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا بد وأن تستخدم بوصفها حافزاً قوياً لجميع الأطراف المعنية من أجل مضاعفة جهودها في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجناب وما يتصل بذلك من تعصُّب. وأوضحت أن جورجيا ما زالت ملتزمة بصورة ثابتة إزاء جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، التي تنصّ على المساواة بين جميع أعضاء المجتمع بصرف النظر عن نوعية جنسهم أو أصولهم العرقية أو الإثنية أو ديانتهم أو معتقداتهم أو إعاقاتهم أو عمرهم أو اتجاههم الجنسي أو هويتهم الجنسية. ومن خلال مساهمة من جانب المجتمع المدني والفعاليات الدولية اعتمدت حكومة جورجيا أول استراتيجية وطنية لحماية حقوق الإنسان إضافة إلى ما يتصل بذلك من خطة عمل، كما قامت بإنفاذ قانون لمكافحة التمييز بغية القضاء على جميع أشكال التمييز في القطاعين العام والخاص. كذلك فقد اعتمدت جورجيا استراتيجية جديدة للمساواة والتكامل على الصعيد المدني للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ إضافة إلى خطة عمل ذات صلة لتدعيم الاحترام لحقوق الأقليات الإثنية.

الاجتماعية. كما أن السكان ممن لا تزال جنسيتهم غير محسومة يمكن أن يسافروا بغير تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى وإلى روسيا.

٧٨ - السيد لوكيانيسيف (الاتحاد الروسي): قال إن ممثلة جورجيا أخطأت في الإشارة إلى أوستيا الجنوبية وأبخازيا باعتبارها أراضٍ محتلة؛ فهي ليست كذلك ولكنها بالأحرى دول مستقلة وذات سيادة. وذكر أن ممثلة جورجيا لا بد وأن تسلّم بهذه الحقيقة. كما أن ممثلي إستونيا ولا تفنيا لا ينبغي لهما غضّ الطرف عن الشواغل الخطيرة التي تساور الاتحاد الروسي فيما يتعلق بحقوق الأقليات الوطنية في هذين البلدين. وبدلاً من ذلك فلا بد للحكومتين العمل على التنفيذ الكامل للتوصيات التي تمت صياغتها بواسطة الخبراء الدوليين والهيئات الدولية لحقوق الإنسان لضمان أن يتم بصورة كاملة تعزيز حقوق تلك الأقليات.

٧٩ - السيدة كيرادزي (جورجيا): قالت إن ممثل الاتحاد الروسي يحاول تضليل المجتمع الدولي بإنكار حقيقة أنه يجسد سلطة احتلال ما زالت تحرض على العنصرية والتمييز العنصري ضد ذوي الأصل الجورجي ممن يعيشون في المناطق المحتلة من جورجيا. وأوضحت أن حكومة جورجيا ما برحت تعمل جاهدة على تحمّل مسؤولياتها في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع مواطني البلد. ولكن من أسف فإن الحكومة الجورجية محرومة من حق تلبية الاحتياجات الإنسانية لذوي الأصل الجورجي في المناطق المحتلة، وخاصة في مقاطعة غالي من أبخازيا التي ما زالت تحت الاحتلال الروسي غير المشروع. وبصورة خاصة فإن ذوي الأصل الجورجي، المقيمين في تلك المناطق، ما زال يحال بينهم وبين ممارسة حقوقهم الأساسية في التعليم بلغتهم القومية وفي الحصول على الرعاية الصحية وحرية الحركة. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمنع

التطرف والراديكالية بما في ذلك النازية الجديدة ومعاداة السامية وجميع الأشكال الأخرى من العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي، فهي تؤكد أن لاتفيا تواصل العمل بكل جهد على تعزيز وتدعيم هويات جميع الأقليات الوطنية المقيمة على أراضيها، وأن لاتفيا تُعزز كذلك اكتساب الجنسية اللاتفية. وقد عملت على تبسيط الإجراءات التشريعية لعملية الحصول على الجنسية من أجل هذه الغاية. وهناك نحو ٨٤ في المائة من السكان المقيمين في لاتفيا حاصلون على جنسيتها، وأكثر من ٩٩ في المائة من الأطفال حصلوا على الجنسية اللاتفية عند الميلاد. كما أن التعليم الممول من الدولة يتم بلغات الأقليات الوطنية السبع، وأكثر من مائة من مدارس الأقليات تم إنشاؤها في البلد. أما البيانات المتاحة فهي توضح بجلاء أن سياسات لاتفيا في مجال التكامل الاجتماعي ماضية في طريقها.

٧٧ - السيدة تاسوجا (إستونيا): قالت إن حكومتها أولت اهتماماً خاصاً لتعزيز التكامل وتيسير الحصول على الجنسية الإستونية. ولمعالجة حالات الجنسية غير المحسومة فإن حكومتها قامت بتبسيط العملية التي يستطيع من خلالها المقيمون الشرعيون أن يحصلوا على الجنسية الإستونية فيما عملت إستونيا على تعديل قانون الجنسية لديها لتيسير اكتساب الجنسية للشباب الذين عاشوا في البلاد لسنوات كثيرة ولكنهم لم يحصلوا على تصريح بالإقامة. ونتيجة لذلك فليس هناك سوى ٣ في المائة فقط من السكان البالغ عمرهم ٣٠ سنة أو أقل لا يزال وضعهم غير محسوم من ناحية الجنسية. ثم أوضحت إن إستونيا واحد من بلدان قليلة يتم على صعيدها حصول جميع المقيمين لفترات طويلة بما في ذلك الذين لا تزال جنسيتهم غير محسومة، على حق في التصويت في الانتخابات المحلية. وجميع السكان الدائمين يتمتعون بصورة متساوية بحق الحصول على الخدمات

التعسفية والتعذيب وغيرها من الانتهاكات، فيما ترفض الامتثال للضوابط الدولية لحقوق الإنسان. ومضى يقول إن هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة رصد حقوق الإنسان، على بينة جيدة من الحالة السيئة لحقوق الإنسان في الجزائر. كما أن لجنة مناهضة التعذيب أعربت صراحة عن شواغل عميقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مراكز الاحتجاز السرية التي تقوم على تشغيلها قوات الأمن بالجزائر. أما حرية التعبير فهي مقيّدة بصورة قاسية في ذلك البلد. وقد أدان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ومنظمة العفو الدولية، رفض السلطات الجزائرية التحقيق بشأن ما تم بالنسبة لما يتراوح عددهم بين ٤ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ من الأفراد الذين اختفوا بغير أثر.

٨٢ - السيدة منصورى (الجزائر): قالت إن حكومتها ترفض جميع البيانات المتهمة التي أدلى بها الوفد المغربي بما يتعلق بالشعب الصحراوي، وأوضحت أن الصحراء الغربية تم إدراجها على مدار سنوات عديدة. ضمن قائمة الأمم المتحدة للأراضي غير المتمتعة بالحق الذاتي. وعلى المغرب أن يمتنع عن اضطهاد الشعب الصحراوي في الأراضي التي يحتلها ويسمح له بممارسة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

٨٣ - السيد ربيع (المغرب): قال إن الادعاءات التي ساقتها ممثلة الجزائر ضد بلده هي عبارة عن أكاذيب بغير أساس. وكالعادة فإن وفد الجزائر يوجه اتهامات ضد دولة أخرى من أجل تحويل الاهتمام بعيداً عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان. كما أن التزام المغرب بمساندة وتعزيز حقوق الإنسان ما زال موضع اعتراف واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. وليست هذه بالتأكيد حالة الجزائر التي

هذه الإساءات التي لا بد وأن تدينها جميع الدول بأقوى العبارات الممكنة. وذكرت أن جورجيا تشعر بقلق شديد إزاء غياب آليات رصد حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد عملت على تذكير اللجنة بأن مفوضاً سابقاً لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أشار إلى هاتين المنطقتين باعتبارهما "من الثقب السوداء" نظراً لغياب آليات الرصد الدولية هناك.

٨٠ - السيدة منصورى (الجزائر): قالت إن مما يدعو للعجب سماع ممثل بلد ما وهو يحيل إلى الحق في تقرير المصير بينما يمنع البلد ذاته الأفراد من ممارسة هذا الحق. والبلد لا بد وأن يتيح لمواطنيه التمتع بهذا الحق قبل انتقاد الدول الأخرى. أما المسألة الرئيسية التي لا بد من التصدي لها فهي مسألة تقرير مصير شعب الصحراء الغربية الذي لا يزال تحت الاحتلال العسكري غير المشروع برغم قرارات الأمم المتحدة. وعلى السلطة القائمة بالاحتلال أن تمتثل للقانون الدولي، وأن تسحب من الأراضي التي احتلتها وتسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٨١ - السيد ربيع (المغرب): قال إن البيان الذي أدلت به ممثلة الجزائر يتسم بالتناقض والاختلال. وهي ليست في وضع يتيح لها انتقاد حالة حقوق الإنسان في الدول الأخرى فكيف إذاً لبلدها أن يدعي الدفاع عن حق تقرير المصير للمواطنين المغاربة عندما يُنكر نفس الحق على سكان الأقليات ممن يعيشون ضمن حدوده؟ إن على الجزائر أن تسمح لكل جماعات الأقلية على أراضيها بممارسة حقها في تقرير المصير. وفضلاً عن ذلك فلا بد وأن يولي المجتمع الدولي اهتماماً دقيقاً لأي انتهاكات لحقوقهم، خاصة باعتبار أن الجزائر تُعد بين أسوأ من يمارسون انتهاكات حقوق الإنسان في العالم وأنها تواصل ارتكاب حالات الاعتقال

اتخذت إجراءات شتى منها فرض قيود قاسية على وسائل الإعلام. وعلى خلاف المغرب فقد رفضت التعاون مع الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، بل رفضت الجزائر على مدار سنوات عديدة السماح بزيارات من جانب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومقرريها. وإلى أن توافق على التعاون مع آليات وإجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن على الجزائر أن تمتنع عن توجيه اتهامات بغير أساس فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الصحراء المغربية. وعلى الجزائر فضلاً عن ذلك أن تتحمل مسؤوليتها عن الحالة هناك، وأن تشارك بصورة بناءة مع جميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها لهذا النزاع، بحيث تكون متسمة بالنزاهة والاستدامة وتحظى بالقبول من سائر الأطراف، على أن يكون ذلك طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠.